رد الشاهد بالشاهد في النحو العربي

الباحثة: صالحه يحيى هادي كعبي
قسم: اللغة العربية وآدابها

المستخلص:

كان من أهم أسباب التي جعلت من الشواهد النحوية محل أخذ ورد في النحو العربي:

- اختلاف معايير قبول الشاهد بين كل مذهب وآخر، بل بين كل نحوي وآخر.
- الاختلاف في قبول الاستشهاد بالحديث النبوي، حيث كثر الاستشهاد به من النحاة المتأخرين، كابن مالك.
- اختلاف مصادر الاستشهاد بين قرآن وقراءات وحديث وشعر ونثر، واختلاف مستوى النص بين نص عال فنيا، وبين الكلام المتداول في لغة الخطاب اليومية ولكل من هذه الأصناف والمستويات طبيعته الخاصة؛ كل ذلك أدى إلى صعوبة تطويع جميع هذه الأصناف لقواعد موحدة دون وجود استثناءات وتضارب.

وقد لوحظ اختلاف طرق الرد بين رد بشاهد مباشر على نفس قضية الخلاف، ورد برواية أخرى للشاهد، ورد بحمله على شاهد نظير في محاولة لإسقاط الاحتجاج به، ورد على عدم وجود شاهد. كما أنه ليس جميع محاولات رد الشاهد كانت تكلل بالنجاح، فبعضها لم يوفق فيه النحاة في رد الشاهد أو إبطال الاحتجاج به.

المقدمة:

تعددت آراء النحاة تجاه الشاهد النحوي، وتباينت مواقفهم ما بين مؤيد ومنتقد، وما بين رافض ومبيح، حتى عند أصحاب المدرسة الواحدة أو المذهب الواحد، فكثيرا ما كانت الشواهد تتعارض وتتناقض فيما بينها، بل وتتضارب في إثبات قاعدة نحوية ما، وقد يردُّ بعضها بعضًا، فغلب على نتائجها الخلل والاضطراب؛ الأمر الذي أثر في توجيه الشاهد النحوي، وتعليلاته، وموضوعيته، وهو ما شكل ظاهرة بارزة تحتاج إلى التقصي، والتحري، لرصد مدى التأثير الذي يمكن أن تتركه على بعض القواعد النحوية. وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على طبيعة

ظاهرة رد الشواهد لبعضها البعض في الدرس النحوي، ودراستها في ظل الخلاف النحوي بين مدارس النحو المختلفة ورجالاته؛ بتتبع أهم المسائل التي كانت فيها ردود النحاة على بعضهم بعضاً عبر شواهد قرآنية، شعرية، أو نثرية.

المنهج المتبع للدراسة:

تقوم الدراسة على استقراء الشواهد موضوع الدراسة، وتحليلها وفق ضوابط المنهج الوصفي، مع اتكائه على بعض الآليات الإجرائية، كالتصنيف، والتخريج، وتفنيد الآراء، والترجيح، مما تقتضيه طبيعة الموضوع.

الخلاصة وأهم التوصيات:

ولا يخفى ما نتج عن هذه الظاهرة من حراك لغوي في ضبط القواعد النحوية أو إلغاء بعض الشروط، أو في تصنيف بعض الكلمات، لكنه في المقابل أثقل المصنفات النحوية بنقاشات أحيانا لا طائل كبير منها. لكن ذلك لا يلغي أهمية تلك السجالات في حفظ التراث اللغوي، وإعطاء فرصة أكبر لتصحيح بعض القواعد، وترك مجال أكبر للترجيح الذاتي، وعدم اعتبار ما وضعه النحاة قرآنا قاطعا، كما أنها أثبتت أن اللغة المستعملة لا تتقيد تماما بحدود القواعد النحوية بل تتجاوزها.

المبحث الأول: الشاهد النحوي، تعريفه، ومصادره.

المطلب الأول: تعريف الشاهد لغة واصطلاحا:

يدور المعنى اللغوي العام لكلمة (شاهد) حول معنى العلم بالشيء [١]، غير أن هذا المعنى العام يأخذ أشكالا مختلفة تبعا للوسيلة التي يُدرك بها هذا العلم.

فيقال: شهِد الشيءَ يَشْهَدُه مشاهدة إذا رآه بعينه؛ فتكون وسيلة العلم هي الرؤية البصرية [٢]، ويُقَال: شَهِدَ الشيءَ يشهده شُهودًا. إذا حضره بنفسه؛ فتكون وسيلة

---

(١) ينظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة** ، ت: عبد السلام هارون، (دار الفكر – بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م) ، (٣/ ٢٢١).
(٢) ينظر: الجوهري، **الصحاح**، ت: أحمد عبد الغفور عطار، (دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، (٢/ ٤٩٤).

العلم هي المعاينة بسائر الحواس [(١)]، ويقال: شهد يشهد شهادةً. إذا أخبر أو أعلم بخبر يقيني أو قاطع؛ فتكون وسيلة العلم هي الخبر أو اليقين القلبي أو العقلي، ومنه كلمة التوحيد: (أَشهد أَن لَا إِله إِلا اللهُ وأَشهد أَن مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ)، كما استخدمت كلمات جامدة من مادة شهد لمعان أخرى كلها تدور حول معنى الدليل، كشهود الناقة، أي: آثار موضع منْتِجِها من دم أو سلّى [(٢)]. وكالشاهد: الذي يخرج مع الولد كأنه مخاط... والشُّهود ما يخرج على رأس الولد [(٣)]. وكأنه دليل على وشك الولادة.

ومن هنا نرى أن الشاهد في اللغة: هو أثرٌ دالٌ على حقيقة الشيء أو وجوده، أو دليلاً على حدوث الشيء أو حصوله.

أما تعريف (الشاهد) في الاصطلاح فقد ارتبط بمصطلحات أخرى من نفس الحقل، من أهمها مصلح(السماع)، والذي يكاد أن يكون أصلا لمصطلح (الشاهد) موضع هذه الدراسة.

وقد عرفه ابن الأنباري بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[(٤)].

وأما الإمام جلال الدين السيوطي فقد عرفه بأنه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه –صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه, وبعده, إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين, نظمًا ونثرًا, عن مسلم أو كافر "[(٥)].

ولا يختلف تعريف الشاهد اصطلاحا عن تعريف السماع، فهو عبارة عن: ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو

(١) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ)، (٣/ ٢٣٩).
(٢) الجوهري، **مصدر سابق**، (٢/ ٤٩٤).
(٣) ابن منظور، **مصدر سابق**، (٣/ ٢٣٩).
(٦) الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة** ، ت: سعيد الأفغاني، (دار الفكر –بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م)، (ص٤٥)، (ص٨١).
(٥) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ت: د. عبد الحكيم عطية، (دار البيروتي – دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)، (ص٣٩).

دلالة إلى العربية [١]؛ فهو -بهذا الاعتبار- جزء من الكلام العربي يُراد من إيراده إثبات اللفظ العربي على مستوى المفردات أو إثبات القاعدة النحوية على مستوى التراكيب [٢]؛ فيكون على هذا الاعتبار الشاهد هو ما يُعلم منه صحة القاعدة أو التركيب النحوي.

المطلب الثاني: مصادر الشاهد النحوي:

اتخذ النحويون منذ بداية الاتجاه إلى التقعيد النحوي استنباطا من الكلام العربي ثلاثة مصادر للشواهد الذي تبنى عليه الأحكام النحوية، وهي:

أولا: القرآن الكريم:

أجمع النحويون واللغويون على أن القرآن الكريم حجة في العربية؛ لأنه أفصح وأبلغ كلام عرفه العرب، كما أنه نص منقول بالتواتر القطعي، كما نبهوا على أن القرآن الكريم مع ربانية مصدره فإنه جار على أسلوب العرب وطرائقهم في الكلام [٣].

وقد أجمع النحويون بصريهم وكوفيهم أيضا على أن جميع القراءات القرآنية المتواترة حجة في العربية، والمقصود بالتواتر عندهم أن يبلغ عدد النقلة حدا لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب [٤].

أما القراءات الشاذة [٥] فقد اختلف العلماء في حجيتها في المسائل النحوية على مذهبين:

الأول: القبول المطلق، وإليه ذهب شيوخ المدرسة الكوفية؛ فإن للاحتجاج بالقراءات الشاذة عند الكوفيين مذهبا خالفوا به غيرهم من النحويين، وهذا المذهب

(١) ينظر: جبل، محمد حسن حسن، **الاحتجاج بالشعر في اللغة .. الواقع ودلالته**، (دار الفكر العربي – القاهرة، د.ت)، (ص٥١).
(٢) ينظر: الألوسي، السيد محمود شكري، **إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد**، ت: عدنان عبد الرحمن، (مطبعة الإرشاد – بغداد، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، (ص٦٠).
(٣) ينظر: ابن الأنباري، **الإغراب، مصدر سابق**، (ص٨٣)، سيبويه، **الكتاب**، ت: عبد السلام هارون، (مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، (١/ ٣٣٢).
(٤) ينظر: الأنباري، **الإغراب، مصدر سابق** ، (ص٨٤).
(٥) لا بد من التنبيه هنا إلى أمرين مهمين:
الأول: المقصود بالقراءة الشاذة هي القراءة التي تروى آحادًا -بخلاف التواتر- وتخالف خط المصحف العثماني الإمام.
الثاني: أن الخلاف في الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إنما هو موجود عند المتقدمين من النحاة فأما المتأخرين فلا خلاف بينهم في وجوب الاحتجاج بجميع القراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ.

يتلخص في ميلهم إلى قبول الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وعدم التسرع في رفضها وتقديمها على القياس إذا تعارضا؛ حيث نجد كثيرا من القضايا النحوية التي يحتج فيها الكوفيون بالقراءات الشاذة(١).

الثاني: رد ما خالف القياس، وهذا مذهب بعض شيوخ البصريين؛ حيث عمد كثير من شيوخهم إلى رد بعض من القراءات تعصبا لمقاييسهم النظرية، ومن ذلك قول المبرد (ت: ٢٨٦هـ): "فأَمّا قراءَة من قرأَ (معائِش) فهمز فإِنَّه غَلط وإِنَّما هَذِه القراءَة منسوبة إِلى نَافِع بن أَبي نُعَيْم وَلم يكن لَهُ علم بِالْعَرَبِيَّةِ"(٢).

ثانيا: الحديث الشريف:

تعد مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي على القواعد النحوية من أشهر المسائل الخلافية في كتب أصول النحو، إلا أن مصادر علم أصول النحو تشير إلى أن أغلب النحويين القدماء كانوا لا يرون الاحتجاج بالحديث الشريف دون التصريح بذلك، وإنما استُدل على هذا الرأي من ندرة احتجاجهم به، وقلة هذا النوع من الشواهد في مؤلفاتهم، سواء كانوا كوفيين أو بصريين(٣).

ثالثا: كلام العرب:

والمقصود به كلام من يوثق بفصاحته من العرب قبل بعثة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وفي زمنه وبعده, إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين, نظمًا ونثرًا, عن مسلم أو كافر(٤)؛ وذلك لأن الغاية الأساسية من هذا العلم هي انتحاء سمت كلام العرب(٥)، والناظر في المصادر التاريخية التي أرخت للدراسات العربية واللغوية وبدايتها يجد أن أول خطوة قام بها العلماء المؤسسون للعلوم اللعربية هي

(١) ينظر: الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، (المكتب الإسلامي –بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، (ص٤٠)، نحلة، محمود، **أصول النحو العربي**، (دار العلوم العربية- بيروت، ط١٤٠٧،١ه/١٩٨٧م)، (ص٤٥- ٤٦).
(٢) المبرد، **المقتضب**، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، (عالم الكتب – بيروت، د.ط، د.ت)، (١/ ١٢٣).
(٣) ينظر: نحلة، **مرجع سابق**(ص٤٧-٤٨)، خان، محمد، **أصول النحو العربي**، (مطبعة جامعة محمد خيضر - الجزائر، ٢٠١٢م)، (ص٣٥)، الأفغاني، **في أصول النحو**، **مرجع سابق**، (ص٤٦)، الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، (الأطلسي للطباعة والنشر – المغرب، ١٩٨٣م)، (ص٣١).
(٤) ينظر: السيوطي، **الاقتراح**، **مصدر سابق**، (ص٣٩).
٥() ينظر: ابن جني، الخصائص، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت)، (١/ ٣٥).

الرحيل إلى البادية العربية موطن العرب الخلص؛ ليسمعوا منهم اللغة العربية الصافية التي كانوا يتحدثون بها؛ مما يدل على أنهم رأوا أنه هذا أهم وأوثق المصادر التاريخية[١].

غير أن هذا المصدر لم يكن مطلقا عند النحويين، بل كان محدودا بحدود مكانية وزمانية؛ فالحدود المكانية تتمثل في القبائل العربية التي لم تفسد لغتهم بمخالطة الأعاجم، والحدود الزمانية تتمثل في المدة الزمانية التي اعتبر هلاء العلماء أن اللغة كانت سليمة ولم تفسد فيها(٢)،والذي عليه جمهور النحويين أن هذه الحدود تبدأ من عصر الجاهلية أو عصر ما قبل الإسلام، وتنتهي في تمام منتصف القرن الثاني الهجري، سنة (١٥٠هـ)(٣)، وبغض النظر عن المناقشات العلمية الكثيرة التي دارت حول هذا التحديد الزمني إلا أنه هو ما تفق عليه جمهور العلماء وكان محل القبول.

المبحث الثاني:مسائل رد الشاهد بالشاهد:

١- (أيهم) المحذوف عائدها بين الإعراب والبناء:

قال تعالى: "ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الرحمن عتيا" (مريم: ٦٩) بالنصب، وهي قراءة هارون القارئ، ومعاذ بن مسلم الهراء، وطلحة بن مصرف [٤] وهي رواية عن يعقوب، وحكى أبو عمر الجرمي: خرجت من الخندق – يعني خندق البصرة– حتى صرت إلى مكة، فلم أسمع أحدا يقول: "اضرب أيهم أفضل" أي: كلهم ينصبون، وكذلك لم يرو عن أحد من العرب: "اضرب أيهم أفضل" بالضم.

١() ينظر: الحديثي، خديجة، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، (مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م)، (ص٨).
٢() ينظر: خان، **مرجع سابق**، (ص١٦).
٣() ينظر: الأفغاني، سعيد، **من تاريخ النحو العربي**، (مكتبة الفلاح، ط١، ٢٠٠٨م)، (ص١٩).
(٤) ينظر: ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، (مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ط، د.ت) ص٨٨- ٨٩

احتج الكوفيون بهذه الشواهد على أن (أيهم) إذا كانت بمعنى (الذي)، وحذف العائد من الصفة، تكون معربة[١].

وقد رُد احتجاجهم بقراءة أهل الأمصار للآية بضم (أيهم)، وبما أنشده أبو عمر الشيباني – وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب:

إذا ما أتيت بني مالكفسلم على أيُّهم أفضل

برفع (أيهم)؛ مما حدا بالبصريين أن يحكموا بشذوذ القراءة التي احتج بها الكوفيون[٢].

ويبدو أن قوة حجة الكوفيين في هذه المسألة تنبع من أنها بنيت على قراءة قرآنية لا سبيل إلى إنكارها، بالإضافة إلى الإجماع على إعراب أيهم إذا ذكر عائدها، وكذلك لأنها وافقت تفسير الآية، وهي أيضا لغة وردت عن العرب ولا سبيل إلى إنكار ذلك، وأخيرا فالفعل (لننزعن) متعد، و(أي) وقعت مضافة، وهذا يصب في خانة ترجيح كونها معربة وليست مبنية، إلا أن جميع التأويلات في تفسير ضم (أيهم) في الآية– وهي القراءة المشهورة التي قرأ بها بقية القراء– لا تخلو من تكلف، كرفعها على الحكاية، وعندها يكون المعنى: ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال من أجل عتوه أيهم أشد على الرحمن عتيا، وهو قول الخليل حكاه عنه سيبويه واستحسنه أبو إسحاق، أو كإيقاع (لننزعن) على المعنى، كما تقول: لبست من الثياب وأكلت من الطعام، ورفع (أشد) على الاستئناف، وهو رأي الكسائي، أو لما في "أيهم" من معنى الشرط والمجازاة لم يعمل فيها ما قبلها، والمعنى لننزعن من كل فرقة إن تشايعوا أو لم يتشايعوا، أو رفعه على الابتداء بقدير: ثم لننزهن من الذين تشايعوا – أي: تعاونوا– فنظروا– أيهم أشد على الرحمن عتيا، وقد استحسنه أبو جعفر ونسبه إلى محمد بن يزيد(٣).

---

(١) ينظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن سعيد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف**، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (المكتبة العصرية، بيروت، د.ت)، مسألة رقم (١٠٢) ، ٢/ ٥٨٣

(٢) ينظر: الأنباري، **الإنصاف، مصدر سابق**، مسألة رقم (١٠٢) ، ٢/ ٥٨٦- ٥٨٧

(٣) تأويلات الكوفيين لقراءة الضم، ينظر: الأنباري، **الإنصاف، المصدر السابق**،مسألة رقم (١٠٢) ، ٢/ ٥٨٤- ٥٨٥

ويقابل ذلك القول ببناء (أيهم) على الضم؛ لمخالفتها أخواتها (الموصولات) في الحذف؛ لأنك لو قلت رأيت الذي أفضل، ومن أفضل، كان قبيحا، حتى تقول: هو أفضل، فالبصريون قد حكموا ببنائها في الأصل قياسا؛ لوقوعها موقع حرف الجزاء، والاستفهام، والاسم الموصول، كما بنيت (من) و (ما) في كل الأحول، وإعرابها كان حملا على نظيرها (بعض)، ونقيضها (كل) بخلاف القياس، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت، فردت إلى أصلها من البناء(١).

والذي أراه أن (أيهم) ليست كالذي-وإن كانت بمعناها في الشواهد السابقة- وعليه فلا ينبغي أن تأخذ أحكامها اللفظية، فما دامت قد وردت معربة فهي لغة، وأما ورودها بالضم في القراءة المشهورة، وكذلك بيت الشعر المذكور، فأقرب تفسير له هو تسليط العامل قبلها – وهو الفعل (لننزعن)، وحرف الجر(على) في البيت- في موضعي (أيهم أشد)، و(أيهم أفضل)، أي (لننزعن أشدهم عتيا) و (فسلم على أفضلهم).

٢- الضمير المحصور بإنما بين الاتصال والانفصال:

اختلف في الضمير المحصور بإنما، بين الانفصال أو الاتصال، فأما سيبويه فرأى أن الإضمار بعد الفعل بـ(إيا) قبيح؛ لأنه يستغنى بالضمير المتصل عن المنفصل فيه، ولم يفرق بين أن يكون الضمير محصورا بإنما أم لا، إذ أورد في باب "مايجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام" شاهدين أحدهما انفصل الضمير فيه بعد الفعل في غير الحصر، وهو قول حميد الأرقط:

إليك حتى بلغت إياك، والآخر انفصل فيه الضمير محصورا بإنما، وهو قول الراجز: كأنا يوم قرَّى إنما نقتل إيانا(٢)

(١) الحجة البصرية، الأنباري، **الإنصاف**، **المصدر السابق**، مسألة رقم (١٠٢)، ٢/ ٥٨٥
(٢) ينظر: سيبويه، **مصدر سابق**، ٢/ ١١١، ٢/ ٣٦٢

واكتفى باستثناء المحصور بإلا من الحكم، حيث يفهم من كلامه وجوب انفصال الضمير المحصور بحرف النفي وإلا، نحو قول: ما أتاني إلا أنت، وما رأيت إلا إياك(١).

وقد اعترض الزجاج على الحكم بالضرورة، ورأى جواز فصل الضمير المحصور بإنما؛ قياسا على جوازه بعد الحصر بالنفي وإلا، والمعنى عنده: ما نقتل إلا إيانا(٢)، فيما ذهب ابن مالك إلى وجوب الانفصال عند الحصر بإنما، وأنشد:

أنا الفارس الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي (٣)

ولكن رد أبو حيان ما ذهب إليه الزجاج، وابن مالك، بأن الصحيح أن الفصل بعد إنما ضرورة؛ لأنه لو كان هذا الموضع موضع فصل الضمير؛ لوجب ألا يؤتى به إلا منفصلا، واحتجوا بقول العرب: "إنما أدافع عن أحسابهم"(٤)، وأنكره أيضا أبو حيان، فقال: إن ما ذهب إليه ابن مالك من تعيين انفصال الضمير بعد إنما خطأ فاحش، وجهل بلسان العرب؛ قال تعالى: "إنما أشكو بحثي وحزني إلى الله"، وقال: " إنما أعظكم بواحدة"، وقال "إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة"، وقال: "وإنما توفون أجوركم يوم القيامة"، ولو كان كما زعم من تعين انفصال الضمير لكان التركيب: إنما يشكو بثي وحزني إلى الله أنا، وإنما يعظكم بواحدة أنا، وإنما أمر أن يعبد رب هذه البلدة أنا، وإنما يوفى أجوركم أنتم(٥).

والذي يبدو لي أنها محاولة رد غير موفقة من أبو حيان، فالمعنى في قول الشاعر: "إنما يدافع عن أحسابهم أنا" مختلف عن المعنى في الشاهد النثري: "إنما أدافع عن أحسابهم"، فالمعنى العميق للحصر في الشاهد الشعري: ما يدافع عن

---

(١) ينظر: سيبويه، **المصدر السابق**، ٢/ ٣٦١.
(٢) ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ت: فواز الشعار، وإيميل بديع يعقوب، ط١، (دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م). ٢/ ١٠٥
(٣) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل، مصدر سابق**، ٢/ ٢١٥
(٤) ينظر: ابن عصفور، **شرح الجمل، مصدر سابق**، ٢/ ١٠٥، أبو حيان، **التذييل والتكميل، مصدر سابق**، ٢/ ٢١٦
(٥) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل، مصدر سابق**، ٢/ ٢٢١

أحسابهم إلا أنا وليس أي شخص آخر، بينما المعنى العميق للحصر في الشاهد النثري: ما أدافع إلا عن أحسابهم، وليس عن شيء آخر.

وهذا ينطبق أيضا على الشواهد من القرآن، فالمحصور فيها ليس الضمير المستتر، وإلا لوجب أن ينظهر منفصلا، إنما المعنى العميق لها على التوالي: ما أشكو بثي وحزني إلا إلى الله، وما أعظكم إلا بواحدة، وما أمرت إلا أن أعبد رب هذه البلدة، وما توفون أجوركم إلا يوم القيامة، أما ما ذكره أبو حيان من تقديرها حال الانفصال، فليس هو المعنى المراد من هذه الآيات، كما أن الضمائر التي قدرها ضمائر فاعلية مستترة، وليست متصلة.

وعليه، فإن ما ذهب إليه ابن مالك هو الأصوب في حال استخدمت (إنما) في حصر الفاعل أو المفعول المضمر، ولكن مع هذا أرى أن استخدام هذا الأسلوب ليس هو الاستخدام الأفصح في سعة الكلام؛ فعندما نقصد إلى قصر أو حصر فاعل أو مفعول مضمر غير ظاهر، فالأفصح أن نستخدم الحصر بالنفي و (إلا) بدلا من استخدام (إنما)، فنقول مثلا: ما حضر إلا أنا، وما ضربت إلا إياه ، بدلا من إنما حضر أنا، وإنما ضربت إياه؛ لما يظهر من ضعف الأسلوب، ولأنه لم ترد شواهد نثرية تعززه، وعليه فالقضية هي اختيار الأسلوب الأفصح لا البت في حكم اتصال الضمير أو انفصاله، وربما هذا ما جعل بعض النحاة يضطربون في تفسير الضرورة في الشاهد الذي ذكره سيبويه: " إنما نقتل إيانا" بين أن تكون في استخدام الضمير المنفصل محل المتصل، أو أن تكون في استخدام الضمير بدلا من النفس؛ لأنه لا يجوز أن يكون تقديرها (إنما نقتلنا) بل: (إنما نقتل أنفسنا)(١)، أو (إنما نقتل بعضنا بعضا)(٢)، وبالتالي أصبح همهم إصلاح ما أصاب

(١) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل، مصدر سابق**، ٢/ ٢٢٠
(٢) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل، المصدر السابق**، ٢/ ٢١٩

الأسلوب من وهن، وليس الانشغال في البت في حكم الضمير بين الاتصال والانفصال.

٣- حركة الذال من الاسم (ذا) و (اللذي) بين الإسكان والتحريك:

قال الشاعر:

اللذ بأسفله صحراء واسعةواللذ بأعلاه سيل مده الجرف

وقال آخر:

فلم أر بيتا كان أحسنهمن اللذ له من آل عزة عامر

وقال آخر:

لن تنفعي ذا حاجة وينفعك

وتجعلين اللذ معي في اللذ معك

وقال آخر:

فظلت في شر من اللذ كيدا

كاللذ تبى زبية فاصطيدا

احتج الكوفيون بهذه الشواهد على أن الذال في (هذا) و (الذي) أصلها السكون، وأنها حركت لمنع التقاء الساكنين وهما الذال والألف في (ذا) ووالذال والياء في (الذي) (١).

وقد ردت بشواهد أخرى وردت فيها (الذي) بلغات أخرى متحركة الذال، فقد ورد فيها أربع لغات: إحداها: "الذيْ" بياء ساكنة، وهي أفصح اللغات، والثانية: "الذيَّ" بياء مشددة، كما قال الشاعر:

وليس المال فاعلمه بمالمن الأقوام إلا للذيَّ

يريد به العلاء ويمتهنهلأقرب أقربيه وللقصي

والثالثة: الذِ، بكسر الذال من غير ياء، كما قال الشاعر:

(١) ينظر: الأنباري، **الإنصاف**، **مصدر سابق**، مسألة رقم (٩٥)، ٢/ ٥٥٢

اللذِ لو شاء لكانت براأو جبلا أصم مشمخرا

والرابعة: اللَّذْ، بسكون الذال. فإن جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون، لجاز لآخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة، بل إن ذلك أولى بتعبير الأنباري، فإن "اللذ" بسكون الذال أقل في الاستعمال من "الذي" وغيرها من اللغات، فإذا لم يتعتبر الأكثر في الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل(١).

ولعل ما جعل الكوفيون يبحثون عن أصل حركة الذال هو أنهم رأوا أن الاسم من (هذا، والذي) هو الذال فقط، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما(٢)؛ وهذا قادهم ليحددوا هل كانت ساكنة أم متحركة، فإن قالوا بأنها متحركة، فسيصعب أن يحددوا أي حركة يقررون أنها حركتها الأصلية؛ مما قادهم لافتراض اللاحركة حركة لها؛ وبالتالي البحث عن لغة لاثبات هذا الافتراض، ولكن نظرا لوجود شواهد تدل على سكون الذال، وأخرى تدل على حركتها بصورتها الحالية ؛ فلا يمكن الجزم بأصل حركة الذال، فيما لو سلمنا جدلا بكونه الاسم الأصل لهذين الاسمين؛ إذ يوجد اسم وضع على حرف واحد، ومع هذا حركته اختلفت باختلاف دلالته على مذكر، ومؤنث، وهو تاء الفاعل. ولسنا بصدد البت في مسألة أصل هذين الاسمين والخلاف بين البصريين والكوفيين فيما إذا كان أصلهما (الذال) فقط بحسب الرأي الكوفي أم (ذا) ، و (لذي) بحسب الرأي البصري، فهي مسألة أخرى، لكن لعل مما يقوي الرأي البصري كون أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وضعت لمعنيين مستقلين، ووضعهما على حرف واحد في الأصل قد يؤدي للخلط بين هذين المعنيين، بالإضافة إلى أن (ذال، وتاء) الأسماء الموصولة قد حذفا في بعض الاستخدامات الفصيحة، والعامية، فمن الفصيحة استخدام (ال) الموصولة الداخلة على الفعل، كقول الشاعر:

(١) ينظر: الأنباري، **مصدر سابق**، مسألة رقم (٩٥)، ٢/ ٥٥٥- ٥٥٦
(٢) ينظر: الأنباري، **المصدر السابق**، مسألة رقم (٩٥)، ٢/ ٥٥١

ما أنت بالحكم الترضى حكومتهولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل.

فلم يبق من (الذي) إلا (ال)، وكذا في الاستخدام العامي، كقولنا: جاء اللي نجح/ أو نجحت/ أو نجحوا. أما أسماء الإشارة فيبدو أن (الذال) (والتاء) فيها أصلية، سواء أكانت الأصل الوحيد للاسم أم لا.

٤- معنى (إنْ) واللام بعدها:

قال تعالى: (وإن كانوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها)(الإسراء: ٧٦)، وقال تعالى: (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم) (القلم: ٥١)، وقال تعالى: (وإن كانوا ليقولون* لو أن عندنا) (الصفات: ١٦٧- ١٦٨)، وقال تعالى: (إن كان وعد ربنا لمفعولا)(الإسراء: ١٠٨)، وقال الشاعر:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماكتبت عليك عقوبة المتعمد

احتج الكوفيون بالشواهد السابقة على أن (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا) (١)، وقد رد عليهم البصريون بأن (إن) في هذه الشواهد مخففة من الثقيلة، واللام بعدها هي لام التأكيد، واستدلوا على ذلك بأن (إن) التي بمعنى (ما) لا تجيء معها اللام، بل جميع المواضع التي في القرآن استخدمت فيها (إن) وبعدها (إلا) وليس اللام، ومنها قوله تعالى: (إن الكافرون إلا في غرور)(الملك: ٢٠)، وقوله تعالى: (إن أنتم إلا تكذبون)(يس: ١٥)، (إن هذا إلا افك افتراه) (الفرقان: ٤)، إلى غير ذلك من المواضع التي لم تستخدم في أي منها اللام بدل (إلا)، كما احتجوا أيضا بوجود نظائر لتخفيف إن المشددة، وكذلك وجود نظائر للام التأكيد، أما كون اللام بعمنى (إلا) فلا نظير له في كلام العرب(٢).

(١) ينظر: الأنباري، **المصدر السابق**، مسألة رقم (٩٠)، ٢/ ٥٢٦

(٢) ينظر: الأنباري، **الإنصاف**، **مصدر سابق**، مسألة رقم (٩٠)، ٢/ ٥٢٧

وقد وافق ابن هشام رأي البصريين حيث قال: "وحيث وجدت إن وبعدها اللام المفتوحة، فاحكم عليها بأن أصلها التشديد"، وهي مهملة ولا عمل لها(١).

وبرأيي فإن رأي البصريين هو الأقرب للصواب؛ لأنه لا وجود لدليل يؤيد أن استخدام (إن) الداخلة على الجملة الفعلية وبعدها اللام الفارقة هو أسلوب قصر، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: "وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله" (البقرة: ١٤٣) فهنا قد اجتمعت اللام الفارقة في (لكبيرة) مع (إلا) التي تلتها، ولو كانت بمعناها لما استقام المعنى.

٥- اسم الفاعل إذا كان ماضيا وليست فيه ال بين الإلغاء والإعمال:

قال تعالى: "وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد" (الكهف: ١٨).

وقال الشاعر:

ومجر كغلان الأنيعم بالغديارَ العدو ذي زهاء وأركان

وقال الآخر:

فريقان منهم جازعٌ بطنَ نخلة..................

وقالت العرب: "هذا مارٌّ بزيد أمس فسويئر فرسخا".

استخدمت هذه الشواهد كدليل على جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضيا، وليست فيه أل، فـ"باسط" بمعنى بسط، "وبالغ" بمعنى بلغ لأن واو رب كرب تخلص ما تدخل عليه إلى الماضي، و"جازع" إخبار عما مضى بدلالة بيت سابق(٢).

وقد رد أبو حيان الاحتجاج بهذه الشواهد بشاهد وهو قول الشاعر النابغة الذبياني:

لإن كنت قد بلغت عني خيانةلمبلغك الواشي أغش وأكذب

(١) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ت: محيي الدين عبد الحميد، مكتبة آية الله العظمى المرعشي، إيران، ١٤٠٤هـ، ١/ ٢٥

(٢) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، **مصدر سابق**، ج١٠، ص٣٢٤- ٣٢٥

حيث وصف اسم الفاعل بمعرفة، فـ "مبلغك" بمعنى الماضي، والواشي: صفته، ولو عمل (مبلغ) في الكاف لما تعرفت الصفة، بل لجاءت نكرة؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي إضافته محضة، وتفيد التعريف(١).

وهو اعتراض مقبول؛ لأن إضافة الوصف العامل من قبيل الإضافة اللفظية، التي لا تفيد التعريف أو التخصيص، فلو كان مبلغك عاملا النصب، لكانت بالضرورة إضافة لفظية، ولظل (مبلغك) بحكم النكرة، وبالتالي يكون تابعه نكرة مثله، ومما يدعم ذلك، دخول رب على اسم الفاعل المضاف، كقول جرير:

يارب غابطنا لو كان طالبكملاقى مباعدة منكم وحرمانا

ومن الأدلة أيضا على ذلك وقوعه نعتا للنكرة في قوله تعالى: (هديا بالغ الكعبة) (٩٥: المائدة)، ونصبه على الحال في قوله تعالى: "ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثاني عاطفية" (٨-٩: الحج) (٢)

كما أنه في هذا الشاهد ما يقوي اسم الفاعل من الاسمية لكونه موصوفا، والوصف يختص بالاسم، ويبعد اسم الفاعل عن الفعلية، فيضعف العمل(٣).

وفي تفصيل ذلك أن الكسائي وابن مضاء وهشام الضرير أجازوا أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقا، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال، وتمسكوا بجواز نحو: زيد معطي عمرو أمس درهما، واستدلوا بالشواهد السابقة، أما جمهور البصريين فمنعوا ذلك؛ لأن اسم الفاعل إنما شبه بالمضارع، فهو يعمل بمعنى الحال والاستقبال.

وذهب السيرافي، والأعلم، والشلوبين إلى أن (درهما) منصوب بـ(معط) المذكور، وإن كان ماضيا؛ لقوة شبهه هنا بالفعل من حيث طلبه ذلك المعمول(٤).

(١) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل، المصدر السابق**، ج١٠،ص ٣٢٦

(٢) ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، (دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م). ٢/ ٩١١- ٩١٢

(٣) ينظر: الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د.ط، د.ت).٢/ ٨٢٠٣

(٤) ينظر: ابن عصفور، **شرح الجمل، مصدر سابق**، ١/ ٥٥٢

وقد أوِّل الشاهد القرآني بأن اسم الفاعل فيه ليس من فعل ماض بل حكاية حال ماضية، بمعنى أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، فالمقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ، لا الألفاظ، ولذا قال تعالى: "ونقلبهم" بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل: "وقلبناهم" بالماضي(١).

٦- وقوع الضمير المتصل بعد (لولا):

ذهب المبرد إلى أن (لولا) لا يقع بعدها إلا الضمير المنفصل، بدليل أنه لا يقع في القرآن بعد (لولا) إلا منفصلا، قال تعالى: "لولا أنتم لكنا مؤمنين" (سبأ: ٣١) (٢).

وقد رد عليه الأنباري بورود ذلك كثيرا في كلام العرب وأشعارهم، منها:

- وأنت امرؤ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى
- أتطمع فينا من أراق دماءناولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن
- أومت بعينيها من الهودجلولاك هذا العام لم أحجج

وبالتالي فإن عدم وجود (لولا) مع الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه (٣)؛ ولكن يبدو أن المبرد لم يطلع على هذه الشواهد الشعرية التي تثبت ذلك.

٧- كلا وكلتا ودلالتهما على المثنى:

احتج البصريون بمجموعة من الشواهد على أن (كلا وكلتا) فيهما إفراد لفظي، وتثنية معنوية، وهذه الشواهد أفرد فيها الضمير العائد على كلا، أو كلتا؛ حملا على اللفظ، منها قوله تعالى: "كلتا الجنتين آتت أكلها" (الكهف:٣٣)، فقال"آتت"

(١) ينظر: الرضي، **مصدر سابق**، ٢/ ٢٠١.
(٢) ينظر: المبرد، **مصدر سابق**، ٣/ ٧٣، والأنباري، **الإنصاف**، **مصدر سابق** ، مسألة رقم (٩٧)، ٢/ ٥٦٤
(٣) ينظر: الأنباري، **الإنصاف**، **مصدر سابق**، مسألة رقم (٩٧)، ص٢/ ٥٦٦- ٥٦٩

بالإفراد بالإفراد حملا على اللفظ، فلو كانت (كلتا) مثنى لفظا ومعنى لأتى الفعل بعدها متصلا بألف الاثنين "آتتا".

وقول الشاعر:

كلا أخوينا ذو رجال كأنهمأسود الشرى من كل غلب وضيغم

فقال "ذو" بالإفراد، ولم يقل "ذوا"(١).

وردهم الكوفيون، فذهبوا إلى أن (كلا وكلتا) مثنيان لفظا معنى، وأن الألف فيهما للتثنية، واحتجوا على ذلك بشاهد شعري وردت فيه (كلت) مفردة، مما دل على أن (كلتا) مثناها، وهو قول الشاعر:

في كلتِ رجليها سلامى واحدة

كلتاهما مقرونة بزائدة

وكان يمكن أن تكون الشواهد التي احتج بها البصريون حجة دامغة تدعم ما ذهبوا إليه، لولا وجود شواهد ثني فيها الضمير العائد على كلا أوكلتا حملا على المعنى، مثل ما حكي عن بعض العرب أنه قال: "كلاهما قائمان، وكلتاهما لقيتهما"، وكذلك قول الشاعر:

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

فقال: (أقلعا) حملا على المعنى، وقال: (رابي) حملا على اللفظ(٢)، فاجتمع الحمل على المعنى وعلى اللفظ في نفس الشاهد، وهذا يضعف من استخدام هذا كدليل لكلا الطرفين، حتى لو قيل أن الحمل على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، فكلاهما مثبتان عن العرب.

ويشبه هذا استدلال البصريين على أن الألف في كلا وكلتا ليستا للتثنية كونهما لا ينقلبان إلى ياء في حالتي النصب والجر عند إضافتهما إلى ظاهر، فإنه يقابله

---

(١) ينظر: الأنباري، **الإنصاف**، **المصدر السابق**، مسألة رقم (٦٢)، ٢/ ٣٥٩- ٣٦٢

(٢) ينظر: الأنباري، **الإنصاف**، **المصدر السابق**، مسألة رقم (٦٢)، ٢/ ٣٦٥- ٣٦٦

استدلال الكوفيون بانقلابهما إلى ياء عند إضافتهما إلى مضمر(١)، وهذا يضعف من هذا الدليل أيضا، ويمكن أن يكون سبب عدم انقلاب الياء في حالتي النصب والجر عند إضافتهما إلى ظاهر يعود لتفادي التقاء الساكنين، فلو قيل: رأيت كلي الرجلين، سيؤدي ذلك إلى اجتماع ساكنين، فبقيت الألف على حالها حسب قانون الجهد الأقل، وهو قانون صوتي معتبر.

أما احتجاج البصريين بجواز إمالة ألفي (كلا وكلتا) في نحو قوله تعالى: "إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما" (الإسراء: ٢٣)، وقوله تعالى: "كلتا الجنتين آتت أكلها" (الكهف: ٣٣)، قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما؛ وادعاء أن ألف التثنية لا تجوز إمالتها(٢)، فلم أجد له ما يدعمه، بل وجدت أن من أسباب الإمالة وقوع كسرة قبل الألف الممالة، شرطها أن تكون منفصلة عنها بحرف، أو حرفين، وهذا ينطبق تماما على (كلا، و كلاكما)، فلا مانع ظاهر من إمالتها(٣).

كما أن استدلال البصريين بأن كلا وكلتا تضافان إلى مثنى، و أنه لو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، فهي حجة لا تخلو من ضعف؛ لأنه يمكن إضافة المثنى إلى مثنى، كأن نقول: أذنا الفيلين مثقوبتين، أو الفيلان أذناهما مثقوبتان.

ورغم أن البصريين قد أثبتوا بأنفسهم شواهد تثنية الضمير بعد كلا وكلتا حملا على المعنى، إلا أن هذا لم يجعلهم يتراجعون عن مذهبهم؛ ربما يعود هذا لكونهم لا يعتدون بالشاهد الواحد، أو لسهولة إطلاق حكم الضرورة على الشعر، وهذا ما حاول الأنباري أن يرد به الشاهد الكوفي بحمله على حذف الألف في كلتا للضرورة

---

(١) ينظر: الأنباري، **الإنصاف، المصدر السابق**،مسألة رقم (٦٢)، ص ٣٦١، ٣٦٦

(٢) ينظر: الأنباري، **الإنصاف، مصدر سابق**، مسألة رقم (٦٢)، ٢/ ٣٦٧

(٣) ينظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ت: عبد الرحمن علي سليمان، (دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ص١٤٩٥

(١)، لكنه فلم يوفق بهذا؛ لأنه (كلت) في الشاهد الكوفي مكسورة التاء وليست مفتوحة، وحذف ألفها لا يجوز دون عوض.

وعليه، أرجح الرأي الكوفي من أن (كلا وكلتا) المضافتين إلى اسم ظاهر فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأن أصلهما (كل)، فهي تشبهها في المعنى والاستخدام التركيبي- بدليل أننا لو قلنا: (كلا الطالبين مجدان) فهي تطابق معنى (كل طالب منهما مجد)، كما ألفهما ألف تثنية، ولا فرق بينهما وبين (كلا، وكلتا) المضافتين إلى ضمير لا في المعنى ولا في الإعراب، وليس ثمة داع لإلحاقهما بالمثنى بل هما مثنى حقيقي، وكل الحجج الكوفية، ماهي إلا محاولة للانتصار للمذهب؛ لأنهم لا يقعدون على شاهد واحد.

٨- (غير) الاستثنائية بين الإعراب والبناء:

ذهب الكوفيون إلى جواز بناء (غير) على الفتح في كل موضع يحسن فيه إلا، سواء أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن (٢)، واختاره ابن عقيل(٣)، ووافقهم ابن هشام(٤)، واحتجوا على ذلك أنها قامت مقام حرف الاستثناء (إلا) فأخذت حكمها، وكان دليلهم من السماع قول الشاعر(٥):

لم يمنع الشرب عنها غيرَ أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال

فالشاهد قوله: "غيرَ أن نطقت" فإن الرواية فيه بفتح غير، مع أنها في موضع فاعل للفعل "يمنع" فدل ذلك على بنائها على الفتح مع إضافتها إلى اسم غير متمكن، أما البصريون فيقصرون جواز بناء (غير) عند إضافتها إلى اسم غير متمكن، أما إذا أضيفت إلى اسم متمكن فعندئذ لا يجيزون بناءها (٦)، وقد احتج

(١) ينظر: الأنباري، **الإنصاف**، **مصدر سابق**، مسألة رقم (٦٢)، ص٣٦٠

(٢) ينظر: الأنباري، **الإنصاف**، **المصدر السابق**، المسألة (٣٨)،١/ ٢٣٣

(٣) ينظر: ابن عقيل، عبد الله الهمذاني، **شرح ابن عقيل**، ت: محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م)، ج٣، ٥٩.

(٤) ينظر: ابن هشام، **المغني**، **مصدر سابق**، ١/ ١٥٩.

(٥)الشاهد لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه، ت: حسن محمد باجودة، (مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط، د.ت) ٨٥، وفي البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ت: محمد نبيل طريفي، وإيميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م)، ٣/ ٣٧٨ ، ونسب لأبي قيس بن رفاعة، في: البغدادي، عبد القادر بن عمر، **شرح شواهد المغني**، ت: أحمد ظافر كوجان، (لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، ١/ ٤٥٨.

(٦) ينظر: الأنباري، **الإنصاف**، **مصدر سابق**، المسألة (٣٨)، ١/ ٢٣٣

سيبويه برواية أخرى للبيت برفع (غير) ممن وثق بعربيتهم، وذكر أن أناسا من العرب نصبوا (غير) في هذا البيت، وأورد للخليل ما مفاده أن هذا النصب كنصب بعضهم ليومئذ في موضع الرفع(١).

يذكر أن حكم (غير) في الاستثناء حكم الاسم الذي يقع بعد (إلا)، فتنصب (غير) في الموجب والمنقطع، وعند التقديم، ويجوز فيها البدل والنصب في غير الموجب (٢).

وقد رد الأنباري حجج الكوفيين، بأن بناء (غير) في شاهدهم ليس بسبب وقوعه موقع (إلا)، لأنه لو كان كل اسم يبنى عند قيامه مقام حرف لبنيت كلمة (مثل) في نحو قولهم: زيد مثل عمر، على الفتح لقيامها مقام الكاف في قولك: كزيد كعمرو، ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك فسد احتاج الكوفين به، ورأى الأنباري أن سبب بناء (غير) في البيت السابق؛ لأنه أضيف إلى غير متمكن، وهذا مما له نظائر في كتاب الله تعالى، و كلام العرب، قال تعالى: "إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون" في قراءة من قرأ بفتح (مثل) – وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب– وهي في موضع رفع لأنه اسم مبهم أضيف إلى غير متمكن، وقال تعالى: "ومن خزي يومَئذ" فيمن قرأ بالفتح، وقال تعالى: "من عذاب يومئذ" فيمن قرأ بالفتح، وهي قراءة نافع، والكسائي، وأبي جعفر، وقول الشاعر:

على حينَ عاتبت المشيب على الصباوقلت: ألما تصح والشيب وازع؟! (٣)

حيث بنيت (حين) على الفتح مع أنها موقع جر بحرف الجر، وذلك أضيفت إلى جملة صدرها فعل ماض مبني، فاكتسب المضاف البناء من المضاف إليه، وأما جره فعلى الأصل، وهذا يدل على أن الظرف المبهم إذا أضيف إلى جملة

(١) ينظر: سيبويه، **مصدر سابق**، ٢، ٢٢٩

(٢) ينظر: سيبويه، **المصدر السابق**، ٣٤٤/٢، ابن يعيش، يعيش بن علي الموصلي، **شرح المفصل للزمخشري**، ت: إيميل بديع يعقوب، ط١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ٦٩/٢، المبرد، **المقتضب**، **مصدر سابق**، ٤/ ٤٢٢.

(٣) البيت للنابغة الذبياني، وهو في **ديوانه**، ص٣٢، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، مصر.

متصدرة بماض مبني جاز فيه الإعراب على أصله، والبناء لاكتسابه مما أضيف إليه [١].

وأرجح ما ذهب إليه البصريون، من ضرورة الإبقاء على الحكم بإعراب (غير) الاستثنائية، وتقييد بنائها في حالة إضافتها إلى مبني؛ لتضافر النظائر التي تجيز ذلك؛ ومجيء البيت المستشهد به من قبل الكوفيين وقد تلاه المبني، فلا حاجة لإطلاق البناء طالما الاسم معرب الأصل بناء على إحدى الروايات.

٩- مميز الأعداد ما بين عشرة ومئة:

ذهب الفراء إلى جواز جمع تمييز الأعداد (ما بين عشرة ومئة)، فجوز نحو: عندي أحد رجالا، وقام ثلاثون رجالا، وقد استدل له بقوله تعالى: "وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا"، فظاهر قوله: "أسباطا" أنه تمييز، وهو جمع[٢]. وهو مخالف لرأي الجمهور بأن تمييزهذه الأعداد مفرد منصوب، وإنما فسر العدد بالواحد اختصارا، ولم يجز أن يأتي جمعا؛ لأن ما قبله قد تبين أنه جمع، وأن التمييز مقدار معلوم منه، وكان المقصود تبيين المعدود من أي نوع هو؛ فذكرت واحدا منه يدل على سائره، وأزلت بذلك الإبهام عنه[٣].

وقد رد ابن مالك مذهب الفراء، وذهب إلى أن تمييز هذه الأعداد مفرد وجوبا، وما ورد منه جمعا فهو حال أو تابع، والتمييز محذوف، واستشهد على ذلك بقول ابن مسعود ﷺ: " قضى رسول الله ﷺ في دية الخطأ عشرين بنت مخاض، وعشرين بني مخاض، وعشرين ابنة لبون، وعشرين حقة وعشرين جذعة".

والشاهد فيه: "بني مخاض" حيث جاء تمييزا للعدد عشرين، وهو جمع، فهو نعت أو حال لعشرين، والتمييز محذوف تقديره: عشرين جملا بني مخاض[٤].

---

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف، **مصدر سابق**، المسألة (٣٨)، ١/ ٢٣٥- ٢٣٦

(٢) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت: أحمد شمس الدين، ط١،(دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م) ، ٢/ ٢٧٢، وأبو حيان، **التذييل والتكميل**، **مصدر سابق**،ج٩، ٢٧٢

(٣) ينظر: سيبويه، **مصدر سابق**، ١/ ٢٠٣-٢٠٧، والهمع، ٢/ ٢٧١- ٢٧٢.

(٤) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، **مصدر سابق**، ج٩، ٢٧٤

وبالتالي تخرج الآية على حذف التمييز، وتكون أسباطا بدل من العدد، والتمييز محذوف.

وقد وافقه أبو حيان في ذلك، وأضاف أن للحذف في الآية غرض بلاغي، هو " الاستغناء عن التمييز المفهوم من السياق –قبيلة أو فرقة– وإثبات ما ليس مفهوما ولا معهودا للمخاطبين به، وهو الأسباط، فالعرب تعرف القبيلة، ولا تعرف السبط الذي هو مرادف لمعنى القبيلة عند اليهود. كما أن مجيء "أسباط" بصيغة الجمع ليناسب معنى التقطيع والفرقة"(١).

وللزمخشري تخريج للآية، حيث ذكر أن المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وأن كل قبيلة أسباط لا سبط، فأوقع أسباطا موقع قبيلة، كما في قول الشاعر:

..................................بين رماحي مالك ونهشل

بدل أن يقول: بين رماحي قبيلتي: مالك ونهشل.

ولكن ابن مالك ذكر بأن ما ذهب إليه الزمخشري لا يعضده استعمال، فقوله: أن كل قبيلة أسباط، يخالفه ما جاء عن أهل اللغة: إن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، فعلى هذا معنى قطعناهم اثنتي عشرة أسباطا: قطعناهم اثنتي عشرة قبائل، فأسباط واقع موقع قبائل، وليس قبيلة، فلا يصح كونه تمييزا، بل يكون بدلا، والتمييز محذوف(٢).

"وقال الأخفش في قوله اثنتي عشرة أسباطا قال: أنث لأنه أراد اثنتي عشرة فرقة"(٣).

والذي أراه أنه بدلا من تكلف تخريج الآية على جعل أسباطا بدل من العدد (اثنتي عشرة)، أن يستجاز حذف التمييز، وإحلال نعته أو بدله محله دون أن يشترط فيه حال معين من إفراد أو جمع إن كان هذا التابع مما يستغنى به عن

---

(١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، (مطابع النصر الحديثة، الرياض، ١٩٥٤م)، ٤/ ٤٠٦
(٢) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، **مصدر سابق**، ج٩، ٢٧٣
(٣) ينظر: ابن منظر، **لسان العرب**، **مصدر سابق**، ٧/ ٣٠٨، مادة (س ب ط)

ذكر متبوعه، ويؤيد ذلك ما جاء في الأثر عن ابن عباس، حيث استغني عن ذكر التمييز، جمل، وناقة، بذكر نعوتها: بنت مخاض، وبني مخاض ....، وعليه، فيمكن الاستغناء بتابع التمييز عنه، ولا يشترط فيه حينها ما يشترط في تمييز هذه الأعداد من إفراد وجمع.

١٠- حبذا بين الإسمية والفعلية:

اختلف النحاة في تصنيف حبذا بين الاسمية والفعلية، قال سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزلة حب الشيء، ولكن (ذا) و(حب) بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمَّ، فالعمُّ مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا ولا تقول: حبَّذِهْ؛ لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم؛ لأنه كالمثل"[١] ولكن سيبويه لم يصرح برأيه فيما نقله عن الخليل[٢]، ومن قال باسميتها إضافة إلى الخليل المبرد[٣]، وابن السراج[٤]، والزجاجي(٥)، والفراء(٦)، وذكر العكبري أن من قال باسمية التركيب (حبذا)، قد استدل على ذلك بحسن ندائه، وبتصغيره في قولهم: ما أحيبذه، وبأن (ذا) لم يثن ولم يجمع، وبأنه لا يحذف(٧)، واختار ابن عصفور اسمية حبذا مستدلا مباشرتها لحرف النداء (٨)، ومنه قول جعفر بن أبي طالب الهاشمي:

يا حبذا الجنة واقترابهاطيبة وبارد شرابها

(١) سيبويه، **مصدر سابق**، ٢/ ١٨٠

(٢) قال ابن خروف: "حب" فعل و "ذا" فاعل، و "زيد" مبتدأ، خبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك". ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجي (رسالة)**، ت: سلوى محمد عرب، (جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ)، ٥٩٩، وقد رده الأزهري بقوله: "ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل..." الأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، ط١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م)، ٢/ ٩٩

(٣) ينظر: المبرد، **المقتضب**، **مصدر سابق**، ٢/ ١٤٥

(٤) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ت: عبد الحسين الفتلي، ط٣، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، ص ١١٥

(٥) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، **الجمل في النحو**، ت: علي توفيق الأحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة، دمشق، ١٩٨٥م) ص ١١٠.

(٦) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، مصدر سابق، ١/ ٥٨.

(٧) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ت: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، د.ط. د.ت)، ص ١٣٩

(٨) ينظر: ابن عصفور، الإشبيلي، **مثل المقرب**، ت: صلاح سعد المليطي، ط١ (دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)، ص ١٣٢

وزعم بأن دخول (يا) على غيرها مما فعليته محققه مستوحش، كدخولها على فعل الأمر.

وقد رد عليه ابن مالك ذلك (١)، واحتج بأن دخولها (يا) على الأمر أكثر من دخولها على حبذا، ومن دخولها على الأمر في الشعر قول الشاعر:

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال.................

ومنه دخولها عليه في قراءة الكسائي: "ألا يا اسجدوا"، وقد رجح بعض العلماء أن (يا) في مثل هذه الاستخدامات للتنبيه دون قصد النداء كـ(ها) التنبيه، و(ألا) الاستفتاحية، ويؤيد ذلك كثرة دخولها على (ليت) في كلام من لا يحضره منادى، ولا يقصد نداء، كقوله يا ليتني كنت معهم، وكثرة معاقبتها لـ(ألا) الاستفتاحية، كقول الشاهر:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلةبوادي وحولي إذخر وجليل

وقول آخر:

ياليت شعري هل يقضى انقضاء نوى فيجمع الله بين الروح والجسد

وكقول امرؤ القيس:

ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل

وكقوله أيضا:

فيت رب مكروب كررت وراءهوطاعنت عنه الخيل حتى تنفسا

كما أن (يا) قد دخلت على الدعاء في نحو قول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلهموالصالحين على سمعان من جار

وقد اعترض العكبري على بعض هذه الحجج، فصرح بأنها لا يعتمد عليها، لأن المنادى قد يحذف، ولأن التصغير شاذ، ولأن إفراده لكونه جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير عن أوليتها(١).

(١) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل، مصدر سابق**، ج١٠، ١٥٨

١١- حبذا كفعل بين الإفراد والتركيب:

اختلف النحاة القائلين بفعلية حبذا بين كونها فعلا مركبا مع فاعلها، أم فعلا مفردا وفاعلها المخصوص.

وممن ذهب إلى أن (حبذا) كلها فعل، والمخصوص فاعل أبو الحسن الأخفش، وأبو بكر خطاب، وقد يستدل لهم بقول العرب: لا تحبذه(٢).

في حين ذهب أبو علي الفارسي، والجرمي(٣)، وابن خروف، ونسب إلى سيبويه، واختاره ابن مالك أن (حب) فعل ماض، و(ذا) فاعل مركب(٤)، واحتج بأن المخصوص بها قد يستغنى عنه لدليل، وفي ذلك دليل على فساد قول من ذهب إلى أن (حبذا) كله فعل وفاعله المخصوص، إذا إن الفاعل لا يجوز حذفه، ومن الشواهد التي حذف فيها المخصوص، واستغني بالتمييز عن ذكره قول الراجز:

باسم الإله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا

فحبذا ربا وحب دينا

أي: فحبذا ربا الإله.

ومن حذفه للعلم به قول الشاعر:

ألا حبذا لولا الحياء وربمامنحت الهوى من ليس بالمتقارب

يريد: ألا حبذا حالتي معك.

أما احتجاجهم بقول العرب (لا تحبذه) دلالة على أن حبذا كله فعل، فرده ابن مالك بأن (لا تحبذه) ليس مضارع (حبذا) إنما هو مضارع ل"حبذ" المنحوتة، ومعنى "لا تحبذه": لا تقل له حبذا، كما تقول: لم يبسمل(٥).

---

(١) ينظر: العكبري، **اللباب**، **مصدر سابق**، ص١٣٩

(٢) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، **مصدر سابق**، ١٠/ ١٦١

(٣) ينظر: أبو علي، الحسن بن أحمد الفارسي، **المسائل البصريات**، ت: محمد الشاطر أحمد، ط١، (مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)،٢/ ٨٤٥- ٨٤٨

(٤) ينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، **مصدر سابق**، ١٠/ ١٦١

(٥) أبو حيان، **التذييل والتكميل**، **مصدر سابق**، ١٠/ ١٧٠- ١٧١

وقد رد أبو حيان مذهب ابن مالك، واحتج على ذلك بمجيء المخصوص اسم إشارة مخالفا في الرتبة لـ(ذا) المتصلة بحبذا نحو:

فقلت وفي الأحشاء داء مخامرألا حبذا – ياعز– ذاك التشاير

ومنه أيضا:

فقد بسملت ليلى غداة لقيتهافيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل

"ويقوي هذا كون حبذا مركبة، وأن (ذا) ليس فاعلا بـ(حب)؛ لتخالفه مع (ذاك) رتبة؛ لأن (ذا) موضوع للقريب، و(ذاك) موضوع للبعيد على قول، أو للوسط على قول، ولا يمكن أن يكون الشيء في الحالة الواحدة قريبا بعيدا،أو قريبا متوسطا، إلا بتجوز"(١).

وأضاف أنه "من ذهب إلى أن (ذا) فاعل بـ(حب) في قولهم (حبذا زيد) فهو لا يجيز إتباعه لا بنعت ولا عطف ولا تأكيد ولا بدل؛ ويجوز ذلك في المخصوص"(٢)، وهذا عنده يقوي أن (حبذا) مركبة وفاعلها المخصوص.

والذي أرجحه في المسألتين السابقتين من خلال كل هذه الشواهد والآراء أن (حبذا) مركبة، فقد فيها كل من عنصري التركيب خصائصه، فليس في (حب) خصائص الفعل، ولا في (ذا) خصائص الاسم(٣)،غير أنه لا يمكن الجزم بتصنيفها من حيث الاسمية والفعلية؛ إذ لكل فريق ما يدعم وجهة نظره من حجج نقلية وعقلية، فهي مركب خاص كالمثل، صالح للانفتاح على كل الاحتمالات في تصنيفه وإعرابه سواء بتغليب الاسمية عليه بالنظر لتركيبه، أم بتغليب الفعلية عليه، وما يجره ذلك من خلاف في تحديد فاعله.

الخاتمة:

(١) أبو حيان، **التذييل والتكميل، المصدر السابق**، ١٠/ ١٧١- ١٧٢
(٢) أبو حيان، **التذييل والتكميل، المصدر السابق**، ١٠/ ١٧١- ١٧٣
(٣) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، ٤/ ٣٠٧

الشواهد بأنوعها من أهم الأدلة التي احتج بها النحاة على مذاهبهم وآرائهم، وكانت ساحة جدل كبير في الدرس النحوي، حيث تبارى النحاة في الترادد بالشواهد ورد بعضها ببعض؛ مما أفرز مجموعة من المسائل التي استهدفت في هذا البحث، ولعل أهم أسباب التي جعلت من الشواهد النحوية محل أخذ ورد في النحو العربي:

- اختلاف معايير قبول الشاهد بين كل مذهب وآخر، بل بين كل نحوي وآخر.
- الاختلاف في قبول الاستشهاد بالحديث النبوي، حيث كثر الاستشهاد به من النحاة المتأخرين، كابن مالك.
- الاختلاف في موقف النحاة من القراءات الشاذة.
- تعذر الاستقراء الكامل لكل شواهد العرب في زمن واحد، والامتداد الزمني في تدوين قواعد النحو ساهم في زيادة إمكانية اطلاع النحاة المتأخرين نسبيا على شواهد أكثر، ومؤلفات أكثر.
- الاختلاف في الهدف العام بين ضبط التقعيد، والتوسع وحفظ المادة، أو حتى لمجرد الاعتراض والخروج بمذهب آخر، أو لمحاولة الترجيح بين الآراء.
- طبيعة اللغة المنفتحة على التضمين والمجاز اللغة أكبر من النحو وأسبق، وهذا أدى لوجود بعض التراكيب التي لا يمكن الجزم بأصلها، أو تصنيفها، أو تطويعها لتتماشى مع القواعد.
- اختلاف مصادر الاستشهاد بين قرآن وقراءات وحديث وشعر ونثر، واختلاف مستوى النص بين نص عال فنيا، وبين الكلام المتداول في لغة الخطاب اليومية ولكل من هذه الأصناف والمستويات طبيعته الخاصة؛ كل ذلك أدى إلى صعوبة تطويع جميع هذه الأصناف لقواعد موحدة دون وجود استثناءات وتضارب.

وقد لوحظ اختلاف طرق الرد بين رد بشاهد مباشر على نفس قضية الخلاف، ورد برواية أخرى للشاهد، ورد بحمله على شاهد نظير في محاولة لإسقاط الاحتجاج به، ورد على عدم وجود شاهد.

كما أنه ليس جميع محاولات رد الشاهد كانت تكلل بالنجاح، فبعضها لم يوفق فيه النحاة في رد الشاهد أو إبطال الاحتجاج به.

ولا يخفى ما نتج عن هذه الظاهرة من حراك لغوي في ضبط القواعد النحوية أو إلغاء بعض الشروط، أو في تصنيف بعض الكلمات، لكنه في المقابل أثقل المصنفات النحوية بنقاشات أحيانا لا طائل كبير منها.

لكن ذلك لا يلغي أهمية تلك السجالات في حفظ التراث اللغوي، وإعطاء فرصة أكبر لتصحيح بعض القواعد، وترك مجال أكبر للترجيح الذاتي، وعدم اعتبار ما وضعه النحاة قرآنا قاطعا،كما أنها أثبتت أن اللغة المستعملة لا تتقيد تماما بحدود القواعد النحوية بل تتجاوزها.

المراجع:

- الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ط١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م).
- ابن الأسلت، أبو قيس، ديوان أبوقيس بن الأسلت، ت: حسن محمد باجودة، (مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط، د.ت).
- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، (المكتب الإسلامي –بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).
- الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو العربي، (مكتبة الفلاح، ط١، ٢٠٠٨م).
- الألوسي، السيد محمود شكري، إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد، ت: عدنان عبد الرحمن، (مطبعة الإرشاد – بغداد، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (المكتبة العصرية، بيروت، د.ت).
- الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ت: سعيد الأفغاني، (دار الفكر –بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م).
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: محمد نبيل طريفي، وإيميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م).

- البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح شواهد المغني، ت: أحمد ظافر كوجان، (لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، ١/ ٤٥٨.
- جبل، محمد حسن حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة.. الواقع ودلالته، (دار الفكر العربي – القاهرة، د.ت).
- ابن جني، الخصائص، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت).
- الجوهري، الصحاح، ت: أحمد عبد الغفور عطار، (دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).
- الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، (مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).
- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، (الأطلسي للطباعة والنشر – المغرب، ١٩٨٣م).
- أبوحيان، البحر المحيط، (مطابع النصر الحديثة، الرياض، ١٩٥٤م).
- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، (مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ط، د.ت).
- خان، محمد، أصول النحو العربي، (مطبعة جامعة محمد خيضر – الجزائر، ٢٠١٢م).
- ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي (رسالة)، ت: سلوى محمد عرب، (جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ).
- الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت).
- الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د.ط، د.ت).
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، الجمل في النحو، ت: علي توفيق الأحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة، دمشق، ١٩٨٥م).
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).
- ابن السراج، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، ط٣، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).
- سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، (مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).
- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ت: د. عبد الحكيم عطية، (دار البيروتي – دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).

- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: أحمد شمس الدين، ط١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م).
- ابن عصفور، الإشبيلي، مثل المقرب، ت: صلاح سعد المليطي، ط١ (دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).
- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ت: فواز الشعار، وإيميل بديع يعقوب، ط١، (دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).
- ابن عقيل، عبد الله الهمذاني، شرح ابن عقيل، ت: محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، ت: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، د.ط. د.ت).
- أبو علي، الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل البصريات، ت: محمد الشاطر أحمد، ط١، (مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)
- ابن فارس، مقاييس اللغة ، ت: عبد السلام هارون، (دار الفكر – بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).
- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، (دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- المبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، (عالم الكتب – بيروت، د.ط، د.ت).
- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: عبد الرحمن علي سليمان، (دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).
- ابن منظور، لسان العرب، (دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ).
- نحلة، محمود، أصول النحو العربي، (دار العلوم العربية– بيروت، ط١،١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: محيي الدين عبد الحميد، (مكتبة آية الله العظمى المرعشي، إيران، ١٤٠٤هـ)
- ابن يعيش، يعيش بن علي الموصلي، **شرح المفصل للزمخشري**، ت: إيميل بديع يعقوب، ط١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).